Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ونرى هذا الكاتب فى خلال عرضه للدليل على دعواه الزائفة ينقل كلام الشيخ طاهر الجزائرى فى كتاب «توجيه النظر» حيث قال: «وكتب المسانيد هى ما أفرد فيها حديث كل صحابى على حدة من غير نظر للأبواب، وقد جرت عادة مصنفيها أن يجمعوا فى مسند كل صحابى ما يقع لهم من حديثه صحيحاً كان أو سقيما.. ولذلك لا يسوغ الاحتجاج بما يورد فيها مطلقاً».

وسار فى ذيل المستشرقين وأتباعهم بعض من المخدوعين من الكتاب.. ومن هؤلاء من نقل كلام «أبى رية» ومنهم من نقل كلام المستشرقين.

وأخرج البعض كتباً تطفح بالمثالب، وتجور على الحرمات وتطعن السنة الشريفة.

والحق: أن كتب المسانيد تأتى رتبتها بعد السنن. ولكن دعوى: أن الأئمة لا يحتجون بما فى كتب المسانيد ولا يعولون عليها، فهذا هو الجهل الفاضح، والظلم بعينه والتجنى على كتب السنة تجنياً لا يرضاه ذو عقيدة صحيحة.

ومن الواضح أن قولهم: «لا يحتج بما ورد فيها مطلقاً» مراد به أنه لا يحتج بكل حديث منها، لأنها تجمع بين الصحيح والحسن، والضعيف ولهذا كان من الواجب البحث عن درجة أحاديث المسند، والتأكد من صلاحيتها للاحتجاج.

ومن المعلوم: أن معظم الأحاديث التى دونت فى مسند الإمام أحمد مما يصح الاحتجاج بها، لأنها إما: صحيحة أو حسنة. وفيه أحاديث كثيرة فى الصحيحين، وغيرهما من كتب السنة المعروفة.

ومما يشهد لمسند الإمام أحمد بالفضل، وأنه اشتمل على كثير من أحاديث الصحيحين، ما قاله الحافظ الفقيه محمد اليونينى، حين سئل: أأنت تحفظ الكتب الستة؟

فقال: «أحفظها وما أحفظها، فقيل له: كيف هذا؟ فقال: أنا أحفظ مسند أحمد، وما يفوت المسند من الكتب الستة الا قليل، فأنا أحفظها بهذا الوجه».